الاختلاف عند الرجاليين في الراوي الواحد / دراسة تطبيقية في معجم رجال الحديث

م.د محمد عبد الهادي شاكر

جامعة وارث الأنبياء (عليه السلام)/ كلية العلوم الاسلامية

الملخص:

البحث الموسوم بـ (الاختلاف عند الرجاليين في الراوي الواحد / دراسة تطبيقية في معجم رجال الحديث) محاولة لبيان كيفية حل التعارض بين أقوال الرجاليين في حق الراوي الواحد من جهة توثيقه وتضعيفه بأخذ بعض من هؤلاء الرواة الذين صدر في حقهم هذا الاختلاف ثم دراستهم في كتاب معجم رجال الحديث على أسس وموازيين تنتهي الى ترجيح أحد هذه الأقوال بناء على ماتوصل اليه السيد الخوئي جرّاء اطلاعه على كلمات علماء الرجال من المتقدمين والمتأخرين، وقد توصل الباحث الى جملة من النتائج كان من أهمها عدم وجود تعريف اصطلاحي للاختلاف عند علماء الرجال . والباحث يرى ان الاختلاف: هو التنافي بين أقوال الرجاليّين في جرح رواة الحديث وتعديلهم، مضافاً الى أنّ ألفاظ الجرح والتعديل بمستوياتها المختلفة لم تكن موضع اتفاق وتواضع بين العلماء فهي من المسائل الاستقرائية والاجتهادين وليست من المسائل التوقيفية عند علماء

الكلمات المفتاحية: (الاختلاف ، الجرح والتعديل ، الرجاليين ، معجم رجال الحديث).

The difference among the men of hadith in the single narrator / An applied study in the dictionary of men of hadith

Assistant Professor: Mohammed Abdul Hadi Shaker

University of Warith Al-Anbiya / College of Islamic Sciences

Abstract:

The research entitled (The difference among the men of hadith in the single narrator / an applied study in the dictionary of men of hadith) is an attempt to show how to resolve the conflict between the statements of the men of hadith in the right of the single narrator in terms of his documentation and weakening by taking some of these narrators who issued this difference and then studying them in the book Dictionary of Men of hadith on foundations and scales that end with preferring one of these statements based on what Mr. Al-Khoei reached as a result of his review of the words of the men of hadith scholars from

the past and the present, and the researcher reached a number of results, the most important of which was the absence of a technical definition of the difference among the men of hadith scholars. The researcher believes that the difference: is the contradiction between the statements of the men of hadith scholars in the discrediting and approving of the narrators of hadith, in addition to the fact that the words of discrediting and approving at their different levels were not a subject of agreement and agreement among scholars, as they are inductive issues and ijtihad and are not suspended issues among scholars of

Keywords: (Difference, discrediting and approving, men of hadith, dictionary of men of hadith)

المقدمة:

الحمد لله تعالى ربّ العالمين والصلاة والسلام على أفضل خلق الله وأشرف أنبيائه أبي القاسم الرسول محمد(ﷺ) وعلى حججه على بريته وأهل بيته الطيبين الطاهرين المعصومين صلوات الله عليهم أجمعين أمّا بعد :

فإنّ السنّة الطاهرة تعدّ المصدر الثاني للتشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم بوصفه شارحا ومبيننا لأصل تشريعاته وبيان معارفه على لسان نبيه(ﷺ) بدلالة قوله تعالى﴿ **...وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾**،النحل : ٤٤، فمن عطّل السنّة فقد عطّل القرآ ن الكريم.

ولبيان ماصدر عن السنّة المطهرة ينبغي دراسة علم الحديث للوقوف على صحة مانسب الى المعصوم(عليه السلام) والإفادة منها في مقام التفسير و الاستنباط الفقهي وغير ذلك من العلوم ، وذلك بدراسة سلسلة الرواة الذين نقلوا لنا هذه الاخبار لأنهم حملة السنّة ،وقد جمع الأصحاب كثيراً من الروايات ودوّنوها في الأصول والمصنّفات والمجاميع الحديثيّة، وبذلك حُفظ التراث الروائي المتلقّى عن المعصوم (عليه السلام) من الضياع والاندثار، ومع ذلك فإنّ هذا الكمّ آلهائل من الروايات والأخبار والأحاديث قد طالته أياديّ الوضّاعين والكذّابين ؛ لذلك توجّب معرفة أحوال كلّ راوٍ من هؤلاء الرواة، وهذا ما تكفل به علم الرجال ، فإنّ للبحث الرجاليّ أهميته القصوى في ذلك لمعرفة

الصحيح من السقيم ، وقد تصدى علماء الرجال لمعرفة أحوال الرواة وتمييزحالهم بين الثقة والضعيف .

فالعمل بالروايات مرهـون بقيام الأدلـة علـى تعديل هؤلاء الرواة أو تجريحهـم ، إلا أنّـه فـي الوقت نفسه يظهراختلاف وتعارض في بعضها ، فقد يدلّ دليل من علماءالرجال علـى تعديل راوٍ ما وآخر على جرحه، فيصار الى الترجيح بينها.

إنّ بحث التعارض بين الجرح والتعديل له أهـميّته كونه يعدّ المعيار والميزان الذي تُعرف بـه الأخبارالصحيحة عن غيرها ، وأيضاً يُزيل الغموض عن أحوال كثير من الرواة عن طريق معرفة أقوال علماء الرجال وحلّ التعارض في حقّهـم

ومن هنا صار البحث الموسوم بـ(الاختلاف عند الرجاليين في الراوي الواحد / دراسة تطبيقية في معجم رجال الحديث)يدور حول الاختلاف والتعارض بين أقوال الرجاليين في الراوي الواحد من جهة الجرح والتعديل في رواة الحديث عند الإمامية والوقوف على بعض الرواة كنماذج تطبيقية ،ودراستها في كتاب معجم الحديث للسيد الخوئي ، لذا اقتضت الحاجة على تقسيم البحث على مباحث ثلاثة: فكان المبحث الأول معقودا لبيا جملة من المفاهيم المتعلقة بالبحث وعنوانه كمفهوم الاختلاف والرجاليّ، وعلم الرجال وموضوعه والحاجة اليه ، بينما كان المبحث الثاني في دراسة الأسباب التي دعت وأدّت الى الاختلاف بين الرجاليين في ال راوي الواحد كما إذا كانت الأسباب ترجع الى الرجليّ نفسه أو أسبابا في النقل أو مايتعلق بالراوي نفسه ،وأما المبحث الثالث فمختص بالدراسة التطبيقية لبعض الرواة في كتاب معجم رجال الحديث لينتهي البحث بخاتمته التي تحمل جملة من النتائج التي توصل اليها الباحث متلوتة بقائمة المصادر التي استسقى الباحث منها معلوماته.

ثم أن هذا الجهد المتواضع يبقى في معرض النقد والتصويب من قبل أهل الاختصاص لقول كلمتهم فيه ، إذ ليس هناك بحث متكامل فهو نتاج طالب علم لكن ذلك مما مكنني الله تعالى عليه سائلين المولى جل وعلا أن يأخذ بأيدينا لما ينفعنا ويلهمنا الرشاد والسداد إنع نعم المولى ونعم المجيب وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول

مفهوم الاختلاف عند الرجاليين في الراوي

للوقوف على ذلك يقتضي بيان معنى الاختلاف عند الرجاليّين في الراوي في حالتي الجرح والتعديل والالفاظ الدالة عليهما في استعمالات الرجالين في أصولهم وهي كما يأتي:

المطلب الأول: تعريف الاختلاف ،والرجالي، والراوي

أولاً: الإختلاف لغة:

وهو من المعاني العدمية بمعنى: عدم التساوي وعدم الاتفاق

والإختلاف مصدر للفعل (اختلف)، واختلف ضدّ اتّفق، فيكون الإختلاف هـو ضدّ الاتّفاق، فـ" خلف: الخاء واللام والفاء، أصول ثلاثة أحدهـا أن يجيء شيء بعد شيء يقوم مقامه ، والثاني خلاف قدّام، والثالث التغيّر"[١]

واما معنى الإختلاف والمخالفة هي " أن يأخذ كلّ واحد طريقاً غير طريق الآخر في حاله أو قوله والخلاف أعمّ من الضد؛ لأنّ كلّ ضدّين مختلفان، وليس كلّ مختلفين ضدّين"[٢].

ويقال: "تخالف الأمران واختلفا: لم يتّفقا وكلّ ما لم يتساوَ فقد تخالف واختلف"[٣].

ثانياً: الاختلاف اصطلاحا:

اما في الاصطلاح فيعبر عنه في علم الأصول بالتعارض الذي هو"تنافي مدلولَي الدليلين على وجه التناقض أو التضاد ذاتاً أو عرضاً"[٤]

إلا أن المقصود منه في علم الرجال يختلف كثيرا ، فهو تنافي أيضا ولكن ليس بين الدليلين، وإنما بين حكمين صدرا من الرجالي في وثاقة الراوي أو عدمه

وبعد التتبع والاستقصاء لم يُعثر على تعريف اصطلاحي للاختلاف عند علماء الرجال ، ويمكن أن يراد منه المعنى اللغوي للاختلاف ، وهو عدم الاتفاق

فيكون المعنى هو : عدم اتّفاق أقوال علماء الرجال في توثيق الرواة وجرحهـم.

ومدار البحث هو في اختلاف الرجاليين في حق الراوي الواحد من جهة توثيقه وعدم توثيقه ، فبعضهم يحكم بوثاقته والآخر يحكم بعدم وثاقته ، فحينئذٍ لابد من ترجيح أحد الحكمين

ثالثاً: تعريف الرجاليّ

يمكن تعريف الرجاليّ بانّه : "المتخصّص بعلم الرجال ، الخبير بأحوال الرواة وشؤونهم الأخرى التي لها ارتباط في قبول أو رفض رواياتهم"(٥)

وفي هذا التعريف يُلاحظ ذكر الرجال دون النساء وهذه النسبة من باب التغليب ؛ لانّه هناك نساء راويات للحديث أيضاً ،ولهذا قال أحد المعاصرين: "إنّ البحث عن النساء الراويات أيضاً من مسائل علم الرجال وتسمية هذا العلم بالرجال من جهة غلبتهم في الرواة"(٦).

رابعاً: تعريف الراوي

الراوي في اللغة من (روي)، قال ابن فارس (ت: ٣٩٥هـ) : " روي: الراء والواو والياء أصل واحد ثمّ يشتق منه فالأصل ما كان خلاف العطش ثمّ يصرّف في الكلام لحامل ما يُروى عنه " (٧)

أمّا في الاصطلاح فهو: " من يروي الحديث مطلقاً، سواء رواه مسنداً، أو مرسلاً، أو غيرها "(٨)

المطلب الثاني : علم الرجال ومفهومي الجرح والتعديل

للوقوف على بيان كل ذلك ينبغي بيان مايلي:

أولاً: تعريف علم الرجال

وفيه جملة من الأمور، وهي:

١- تعريف علم الرجال

يعرّف علم الرجال بأنه: " علم يقتدر به على معرفة أحوال خبر الواحد صحة وضعفاً وما في حكمهما بمعرفة سنده ورواة سلسلة متنه ذاتا ووصفا مدحا وقدحا وما في معناهما"(٩)

أو هو : "ما وُضع لتشخيص رواة الحديث ذاتا ووصفا مدحا وقدحا"(١٠) ، وببيان آخر هو : "علم يُبحث فيه عن

أحوال رواة الحديث وأوصافهـم التي لها دخل في جواز قبول قولهم وعدمه "[١١].

وقد عرفه بعض العلماء المعاصرين بأنه:"علم يبحث فيه عن أحوال الرواة التي لها دخل في اعتبار رواياتهـم وعدمه من الوثاقة والصدق والضعف والتمييز والاشتراك ونحوهـا" [١٢]

مما تقدم يظهـر أنّ هذه التعريفات تشترك في موضوع واحد وهـو دراسة أحوال الرواة من جهة المدح أو القدح أوبيان حالهم عند الاشتراك في مابينهم وحينئذٍ تكون شرطاً في قبول رواياتهـم ،أو ردّها ، وإن كان التعريف الأول ناظر إلى الغاية من هـذا العلم .

٢- موضوع علم الرجال :

موضوع علم الرجال كما قال الملا علي كني (ت: ١٣٠٦هـ) هـو: "رواة الحديث فمع إرادة الجنس البحث عما يعرض لجزئياته ومصاديقه من الأوصاف المميزة لبعضهـا عن بعض والموجبة لاعتبار قول بعض وعدمه في آخر"[١٣].

وبعض المعاصرين ذكر أنّموضوع علم الرجال هو "رواة الحديث الواقعين في طريقه، فبما أنّ كلّ علم يبحث فيه عن عوارض موضوع معين وحالاته الطارئة عليه ، ففي المقام يبحث عن أحوال الرواة من حيث دخالتهـا في اعتبار قولهم وعدمه، أمّا حالاتهـم الأخرى التي ليست لها دخالة في قبول قولهم فهـي خارجة عن هـذا العلم، فالبحث في هـذا العلم إنما هـو عن اتصاف الراوي بكونه ثقة وضابطا أو عدلا ، أو غير ذلك من الأحوال العارضة للموضوع، أمّا الأحوال الأخرى ككونه تاجرا أو شاعرا ،أو غير ذلك من الأحوال التي لا دخالة لها في قبول حديثهم فهـي خارجة عن هـذا العلم" [١٤].

وممّا تقدّم يُعرف أن موضوع علم الرجال هـو : أحوال الرواة التي لها دخل في قبول رواياتهـم أو ردّها.

٣- وجه الحاجة لعلم الرجال:

علم الرجال من المقدّمات الأساس لبلوغ درجة الإجتهـاد الفقهي في استنباط الأحكام الشرعيّة، وقد اهـتمّ به علماء الأصول وصنّفوا فيه كثيراً من الكتب، ومن كلماتهـم بأهـمية ومكانة هـذا العلم ما قاله العلاّمة الحلّي (ت: ٧٢٦ هـ) : "إنّ العلم بحال الرواة من أساس الأحكام الشرعية، وعليه تبتني

القواعد السمعية، فيجب على كل مجتهـد معرفته وعلمه، ولا يسوغ له تركه وجهله؛ إذ أكثر الأحكام تُستفاد من من الأخبار النبوية والروايات عن الأئمة المهـدية عليهم أفضل الصلوات وأكرم التحيات، فلا بد من معرفة الطريق اليهم" [١٥].

ومع ذلك فقد أنكر وجه الحاجة اليه بعض المتأخرين من الإخباريين، وقد استغرب السيد الخوئي (ت: ١٤١٣هـ) لذلك فقال: "ومن الغريب - بعد ذلك – إنكار بعض المتأخرين الحاجة إلى علم الرجال، بتوهـم أنّ كل رواية عمل بها المشهـور فهـي حجة، وكلّ رواية لم يعمل بها المشهـور فهـي ليست بحجة، سواء أكانت رواتهـا ثقات أم ضعفاء، فانّه مع تسليم ما ذكره من الكلية - وهـي غير مسلمة وقد أوضحنا بطلانها في مباحثنا الأصولية – فالحاجة إلى علم الرجال باقية بحآلها فإنّ جملة من المسائل لا طريق لنا إلى معرفة فتاوى المشهـور فيها؛ لعدم التعرض لها في كلماتهـم، وجملة منها لا شهـرة فيها على أحد الطرفين، فهـما متساويان، أو أنّ أحدهـما أشهـر من الآخر، وليست كلّ مسألة فقهية كان أحد القولين أو الأقوال فيها مشهـورا، وكان ما يقابله شاذا، بل الحال كذلك حتى لو قلنا بأنّ صدور روايات الكتب الأربعة قطعي فإنّ أدلّة الأحكام الشرعيّة لا تختص بالكتب الأربعة، فنحتاج - في تشخيص الحجّة من الروايات الموجودة في غيرها عن غير الحجة - إلى علم الرجال"[١٦].

ثانيا: الجرح والتعديل في اللغة والاصطلاح

يمكن بيان مفهـوم كل من الجرح والتعديل بما يأتي:

١- الجرح لغةً:

الجرح مصدر من الفعل (جرح) ، وأنّ " جرح: الجيم والراء والحاء أصلان: أحدهـما : الكسب، والثاني: شقّ الجلد"[١٧] ، وقال ابن منظور(ت: ٧١١هـ): " جرح الحاكم الشاهـد إذا عثر منه على ما تسقط به عدالته من كذب وغيره، وقد قيل ذلك في غير الحاكم "[١٨]

٢- الجرح اصطلاحاً:

عُرّف الجرح بانّه : " الطعن في راوي الحديث بما يسلب عدالته أو ضبطه"[١٩] ، وعند ابن الأثير(ت: ٦٠٦ هـ) هـو: " وصف متى التحق بالراوي أو الشاهـد سقط الاعتبار بقوله وبطل العمل به "[٢٠]

ومن المعاصرين من عرّفه بانّه: "ظهـور وصفٍ في الراوي يثلم عدالته أو يخلّ بحفظه وضبطه ممّا يترتّب عليه سقوط روايته وضعفها وردّها"[٢١]

وممّا تقدّم يظهرأنّ هذه التعريفات تشترك بسقوط الاعتبار بقول الراوي وردّه إذا وُصف بوصف يسلب عدالته، أو ضبطه.

٣- التعديل لغةً:

التعديل مصدر الفعل (عدّل) ، قال ابن فارس (ت: ٣٩٥ هـ) :"عدل: العين والدال واللام أصلان صحيحان لكنّهـما متقابلان كالمتضادّين أحدهـما يدلّ على استواء، والآخر يدلّ على اعوجاج "[٢٢].

والعدل: "ما قام في النفوس انّه مستقيم، وهـو ضدّ الجور، عدل الحاكم في الحكم يعدل عدلاً وهـو عادل من قوم عدول وعدل "[٢٣]

فتبيّن أنّ العدل يدلّ على ما هـو مستوٍ ومستقيم ، وهو ضد الجور.

٤- التعديل اصطلاحاً:

عُرّف التعديل بانّه :" توثيق الراوي ووصفه بالعدالة والضبط " [٢٤]

وعرّفه ابن الاثير أيضاً (ت: ٦٠٦هـ) بانّه:"وصف متى التحق بهما[الراوي والشاهـد]اعتُبر قولهما وأُخذ به " [٢٥]

ممّا تقدّم يظهـر أن قول الراوي يكون محل قبول من جهة ماينقل من روايات ،وذلك إذا وُصف- الراوي- بألفاظ تدلّ على عدالته وضبطه واستقامته.

المطلب الثالث: ألفاظ الجرح والتعديل:

ذكر العلماء للجرح والتعديل ألفاظاً كثيرة يقف البحث على جملة من هذه الألفاظ ويقتصر على أشهرها ، وهي كما يأتي:

أولاً : ألفاظ التعديل:

وهي من قبيل " عدل، ثقة، حجّة، صحيح الحديث وما أدّى معناه"(٢٦)

إلا أن هناك من الألفاظ التي لا يُكتفى بها في التعديل وهـي من قبيل: " متقن، ثبت، حافظ، ضابط، يُحتجّ بحديثه، صدوق، محله الصدق، يُكتب حديثه، يُنظر فيه، لا بأس به، شيخ، جليل، صالح الحديث، مشكور، خيّر، فاضل، خاص، ممدوح، زاهـد، عالم، صالح، قريب الأمر، مسكون إلى روايته"(٢٧)

وتجدر الملاحظة أنّ التعبيربألفاظ التعديل أو الوثافة عند علماء الرجال من جهة الدلالة على مستويات مختلفة ، ومتفاوتة ، وهي (٢٨):

الأول: ما يدلّ على مستوى أعلى من الوثاقة المتعارفة أو النص في التوثيق

من قبيل: ١-فضله أشهـر من أن يوصف.٢- كلّ ما يوصف به الناس من جميل وثقة وفقه فهـو فوقه. ٣- كان أوثق الناس في الحديث وأثبتهـم.٤- أوثق الناس عند الخاصة والعامة وأنسكهـم نسكاً وأورعهـم وأعبدهـم. ٥- جليل القدر عظيم المنزلة فينا وعند المخالفين.٦- عظيم المنزلة في العلم والدين والدنيا. ٧- شيخ أصحابنا ومتقدّمهـم. ٨- وجه أصحابنا وفقيهـهـم. ٩-جليل من أصحابنا عظيم القدر.١٠-جليل القدر عظيم المنزلة من أصحابنا وله عند الإمام (عليه السلام) حظوة وقدوة، وأمثال ذلك من الألفاظ.

الثاني : التوثيق المطلق

من قبيل: ١-ثقة. ٢-عدل. ٣-صدوق. ٤-ثقة حسن الطريقة. ٥- ثقة واضح الرواية.٦- ثقة في الحديث. ٧- ثقة فيما يرويه. ٨- صحيح الحديث ٩- صحيح الرواية.١٠- أصدق أو أوثق من فلان وهـو ثقة.

الثالث: الألفاظ المختلف فيها بين التوثيق والمدح والإجمال

١-الوكالة عن الإمام (عليه السلام).٢- الترحّم على الراوي. ٣-الترضّي على الراوي.٤- مصاحبة المعصوم (عليه السلام). ٥- صاحب أصل أو كتاب.٦- كثرة الرواية عن المعصوم (عليه السلام). ٧-شيخوخة الإجازة. ٨-كون الرجل من مشايخ النجاشي. ٩- كون الرجل ممّن روى عن الثقات و رووا عنه الثقات. ١٠- كونه غير من استثناهـ ابن الوليد من رواة نوادر الحكمة. ١١-ممدوح.

الناظر الى هذه الألفاظ بمستوياتها المختلفة يجدها لم تكن موضع اتفاق وتواضع بين العلماء إلا أن ذلك كان بحسب التتبع والاستقراء بمعنى أنّ دلالتها على هذه المستويات مسألة اجتهادية وليست توقيفية من قبل المختصين في علم الجرح والتعديل ،وعلى أساس ذلك صارت قيمة الاعتماد على الراوي وفقاً لهذه الألفاظ، ويظهر أنه لاخلاف في قبول قول الراوي بدبالة جميع الألفاظ ، لكن الفرق يظهر في مرتبة الحديث عند التعارض مع حديث آخر ، فيرجح حديث من كانت وثاقته أعلى من غيره ، بعد التسليم بصحة الحديثين كما هو معلوم.

ثانياً: ألفاظ الجرح:

أما ألفاظ الجرح فهي من قبيل :" ضعيف، كذّاب، وضّاع، غالٍ، مضطرب الحديث، منكره، ليّنه، متروك، مرتفع القول، متّهـم، ساقط، واه، لا شيء، ليس بذاك، ونحو ذلك "[٢٩].

وأيضاً لها مراتب ومستويات في دلالتها وهي كما يأتي[٣٠]:

الأول: ما يدل على المبالغة والضعف:

من قبيل: ١-كذّاب. ٢-وضّاع – أي يضع الحديث وضعاً -.٣- فاسد المذهـب و الرواية. ٤-لا يعتمد عليه في شيء. ٥-ليس بشيء.

الثاني ما يدلّ على الضعف المطلق في الراوي

من قبيل : ١- ضعيف.٢- ضعيف في الحديث. ٣-متروك الحديث.٤- منكر الحديث

الثالث: الألفاظ المختلف في دلالتها على الضعف وعدمه

من قبيل: ١-مختلط الأمر في حديثه ٢-مضطرب الحديث .

الحكم الذي يصدر من علماء الرجال في تجريح راوٍ ما بهذه المستويات المختلفة يدل دلالة واضحة على ضعفه وعدم ضبطه ،و عدم اعتماد أهل الحديث على رواياته بشكل مطلق، إلا أن بعض هذه الالفاظ تدل تارة على الكذب والوضع وهو أعلى مستويات الضعف ، وتارة أخرى تدل بعض هذه الالفاظ على عدم ضبط مايرويه أو يحفظه أو أنه كثير الخطأ والسهو ونحو ذلك ، وهو يدل على ضعف الراوي ايضاً.

وهذه الألفاظ أيضا ليست توقيفية على المطلوب من جهة دلالتها كما هي ألفاظ التعديل ، وإنما هي استقرائية ، بمعنى انها اكتسبت دلالتها من خلال تتبع كلمات علماء الرجال ومعرفة مرادهم من الاستعمال .

وعليه فقد تبيّن ممّا تقدّم أنّ مفهـوم الاختلاف العام هـو عدم الاتّفاق وفي علم الرجال هـو عدم اتّفاق كلمات الرجاليّين في جرح الرواة وتعديلهم.

أمّا الجرح فهـو أن يُوصف راوي الحديث بوصف يقدح به وفي عدالته أو ضبطه ونحو ذلك من الأوصاف التي تسقط الاعتبار بروايته التي ينقلها، والتعديل خلاف الجرح وهـو أن يُوصف الراوي بوصف يوثّقه ويثبت عدالته وضبطه وتكون روايته بذلك معتبرة عند العلماء.

ولكل من الجرح والتعديل ألفاظ استعملها العلماء وقد توجد بعض الاختلافات فيما بينهـا وهـي ليست بمستوى واحد فبعضهـا يكون بمستوى عالي من التوثيق أو التضعيف وبعضهـا يدلّ على توثيق أو تضعيف مطلق وبعضهـا يكون بمستوى الظهـور الضعيف، أو الاجمال ونحو ذلك.

ثالثاً : الأصول الرجالية عند الإمامية:

الوقوف على الأصول الرجالية ودراستها ، والتي تكون موضع اعتماد العلماء عليها في مقام التوثيق والتضعيف يتطلب دراسة اكثرعمقاً وتوسعة من البحث المعقود ، إذ يطول بنا المقام لذلك، فلذا اقتصر البحث على الأصول المعتمدة عند الإمامية كون الدراسة هي دراسة تطبيقية في كتاب معجم الحديث للسيد الخوئي .

يمكن تعريف الأصول الرجالية بانّها:" تلكم الكتب المؤلفة في أسماء الرجال، واعتمدها أصحابنا مصادر أساسية واستندوا اليها مراجع أصلية، يستمدّون منها ترجمة الراوي في تعريفه وتقييمه، ويرتكزون عليها منطلق بحث ودراسة ومداراً للاجتهاد والاستنباط " [٣١].

ومن أشهر هذه الأصول ما يلي [٣٢]:

١- الفهرس: للشيخ أبي العباس أحمد بن علي بن أحمد بن العباس النجاشي الأسدي (ت: ٤٥٠هـ) وعنوانه الكامل: (فهرس أسماء مصنّفي الشيعة)، ويُعرف بين العلماء من أصحابنا ب(رجال النجاشي).

٢- اختيار معرفة الرجال ويُعرف في الأوساط العلمية ولغة حواراتها بعنوان (رجال الكشيّ)، وهو اختيار الشيخ أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت: ٤٦٠هـ)، من كتاب (معرفة الناقلين عن الأئمة الصادقين) للشيخ أبي عمرو محمد بن عمر بن عبدالعزيز الكشي (ت ٣٤٠/ ٣٥٠هـ) وهذا الكتاب مفقود، وسمّاه الشيخ الطوسي في كتابه (الفهرست) ب(معرفة الرجال)، وعبّر عنه النجاشي في (الفهرس) ب (رجال الكشي).

٣- الفهرست: للشيخ أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي .

٤- الأبواب للشيخ الطوسي أيضاً ويُعرف في الأوساط العلمية بـ(رجال الطوسي).

٥- الضعفاء: واختلف في نسبته فمنهم من نسبه لأبي عبد الله الحسين بن الغضائري (ت: ٤١١هـ)، ومنهم من نسبه إلى ابنه أبي الحسين أحمد بن الحسين بن عبد الله الغضائري من علماء القرن الخامس وهو المشهور، ولا يُعرف بالدقة تأريخ ولادته ولا وفاته.

رابعاً: معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة

ومن كتب الرجاليّين المعاصرين المهمة والمفيدة كتاب: (معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة) لزعيم الحوزة العلمية السيد أبي القاسم الخوئي (قده) المتوفى سنة (ت: ١٤١٣ هـ) ترجم فيه لـ(١٥٦٧٦) راوي ،وراوية، في ثلاثة وعشرين مجلداً، وقد طبع في عدة طبعات في النجف الاشرف وبيروت وايران ، وهو مدار البحث التطبيقي هنا ، إذ يعدّ هذا الكتاب من الكتب العلميّة القيّمة كون يتصف بجملة من المزايا أهمها هي[٣٣]:

١- وضع الراوي في مركزه الروائي، وذلك بذكر أسماء جميع الرواة الذين روى عنهم وذكر أسماء جميع الرواة الذين رووا عنه.

٢- البحث العلمي – دراسة واستدلالاً – لاثبات مستوى الراوي من حيث الوثاقة والحسن.

٣- الاستقصاء لجميع ما ذُكر في تقييم حال الراوي من روايات وأقوال مع دراستهـا علميا لقبولها أو رفضهـا.

المبحث الثاني

أسباب اختلاف الجرح والتعديل

إنّ الأسباب المؤدية لوقوع الإختلاف بين الجرح والتعديل في كلمات الرجاليّين في حق الرواة كثيرة ويمكن أن نقف على بعضها فقد ذكروا أنها ترجع الى أربعة أسباب رئيسة ، فتارة تكون راجعة إلى علماء الرجال ، وأخرى ترجع إلى ظهـور الكلام ، وثالثة يكون السبب هو النقل، ورابعة الى الراوي نفسه [٣٤] ، ويمكن بيان ثلاثة منها على نحو مختصر،وهي كما يلي :

المطلب الأول : الأسباب الراجعة إلى علماء الرجال

قد يكون سبب الإختلاف في الجرح والتعديل بسبب النقّاد أو الرجاليّين ، وذلك لأسباب مختلفة ، وهي :

١- **الإجتهـاد**

اجتهـاد الناقد في المفردة الرجالية يعد من الأسباب الرئيسة لحصول الإختلاف، فقد يتوصل أحد الرجاليين إلى نتيجة بحسب نظره واجتهـاده تختلف عن النتيجة التي توصّل اليها غيره، بل قد يختلف قول الرجاليّ الواحد في راوٍ بسبب تغيّر اجتهـاده الشخصي فيه، فقد يحكم على أحد الرواة بحكم معيّن، ثمّ يغيّر حكمه فيه لاطلاعه على أمور جديدة قد اكتشفهـا فتغيّر الحكم تبعاً لتغيّر الإجتهـاد[٣٥].

ومن الذين ينسب اليهم انهم اعتمدوا على الحدس والاجتهـاد دون الحس في مواطن متعددة هو ابن الغضائري من أعلام القرن الخامس آلهجري، فقد ذكر بعضهم أن "تقييمات الرجل قد خرجت عن الحد المتعارف فقلّما سلم أحد من مشرط جرحه، فلابد من نسبته الى الحدس دون الحس ، فأن الاعتماد على الحس يؤدي الى ان تكون التقييمات متعارفة"[٣٦]

ومن أمثلة ذلك ما ذكره في ترجمة جعفر بن محمد بن مفضّل، فقال: " كوفيّ يروي عنه الغلاة خاصة وما رأيت له قطّ رواية صحيحة وهـو متهـم في كلّ أحوآله "[٣٧].

وأيضاً من أمثلة ذلك: محمد بن أورمة فقد قال عنه : " اتّهـمه القمّيون بالغلو، وحديثه نقي لا فساد فيه، ولم أرَ فيه شيئاً ينسب اليه تضطرب فيه النفس، إلا أوراقاً في تفسير الباطن، وما يليق بحديثه، وأظنّهـا موضوعة عليه، ورأيت كتاباً خرج من أبي الحسن علي بن محمد عليه السلام إلى القمّيين ببراءته ممّا قُذف به"[٣٨].

٢- اشتباه المنشأ الحسّي

قد يقع الإختلاف بين الرجاليين بالرغم من أنّ التوثيق والتضعيف مبني على الحسّ وليس ناشئاً عن اجتهـادات شخصيّة، ويكون سبب الإختلاف هـو خطأ المنشأ الحسّي، والمراد منه هـو المقدّمات التي لها علاقة بمعرفة حال الراوي بلحاظ الحسّ أو القريب من منه الملحق به ، كأنّ يحصل اشتباه لدى الرجاليّ في بعض المقدّمات الموجبة لتوثيق الشخص أو تضعيفه ، ومن الأمور التي تدخل تحت هـذا السبب: الاشتباه في تعيين المشترك، وخطأ النساخ ، ورادءة الخطوط، وغيرها من الأسباب[٣٩].

ومن أمثلة ذلك : تضعيف شيخ الطائفة الطوسي (ت: ٤٦٠هـ) لمحمد بن عيسى اليقطيني الذي قال عنه النجاشي(ت ٤٥٠هـ) :" محمد بن عيسى بن يقطين بن عبيد بن موسى مولى أسد بن خزيمة أبو جعفر : جليل في أصحابنا، ثقة، عين، كثير الرواية ، حسن التصانيف، روى عن أبي جعفر الثاني عليه السلام مكاتبة ومشافهـة"[٤٠].

وقال الطوسي عنه : " محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني ضعيف استثناه أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه عن رجال نوادر الحكمة "[٤١].

وهـذا التضعيف ناتج عن غفلة الشيخ عن خصوصية كلام محمد بن علي بن بابويه فتخيّل أنّ تركه ما يرويه اليقطيني مبتنٍ على ضعفه فحكم بتضعيفه تبعاً لذلك والأمر ليس كما تخيّل[٤٢].

٣- التشدّد والتساهـل

تختلف أحوال نقّاد الرجال في الشدّة والاعتدال واللين ، فمنهم الحادّ في التجريح والمتشدّد المسرع في تجريح الراوي، فيصدر منه الجرح في غير محله، ولا يوثّق إلا إذا أحرز الدرجة العليا من العدالة والضبط وحسن العقيدة ، ومنهم المتساهـل ومنهم المعتدل وهـذا الاختلاف في الشدة والاعتدال واللين يفضي إلى الاختلاف بين أقوال الرجاليين ، فالمتسرّع يجرّح بأدنى سبب، والمتساهـل يوثّق من غير تثبّت، أمّا المعتدل فلا يجرح ولا يوثّق إلا بمعرفة أو نقل معتبر(٤٣).

قد اشتهـروا بعضهم بالتشدّد في تجريح الرواة كعلماء قم، مثل:أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمّي ، ومحمد بن الحسن بن الوليد، وغيرهم من القمّيين ، وتضعيفاتهـم لا يعتنى بها؛ فهـم يجرّحون لأدنى سبب لذلك ذكر السيد محمد مهـدي بحر العلوم (ت ١٢١٢هـ) قائلا: " وفي الاعتماد على تضعيف القمّيين وقدحهـم في الأصول والرجال كلام معروف فإنّ طريقتهـم في الإنتقاد تخالف ما عليه جماهـير النقّاد ، وتسرّعهـم إلى الطعن بلا سبب ظاهـر، ممّا يريب اللبيب الماهـر "(٤٤)

من المتشدّدين أيضاً : ابن الغضائري من علماء القرن الخامس آلهجري ، الذي قال عنه المحقّق الداماد (ت:١٠٤١هـ) : "مسارع إلى الجرح حرداً مبادراً إلى التضعيف شططاً"(٤٥)

المطلب الثاني: الأسباب الراجعة إلى ظهـور الكلام

قد يكون الإختلاف بين أقوال الرجاليين ناشئاً عن عدم فهـم مراد المتكلّم وهـذا يرجع لعدة أمور ،وهي

١- التقيّة

إنّ المدح أو الذمّ لراوٍ معيّن قد يصدر على وجه التقيّة إمّا خوفاً على الراوي أو لمصلحة أخرى(٤٦)

ومثال على ذلك الرواية التي فيها ذمّ صادر من المعصوم عليه السلام لزرارة بن أعين الذي كان من خواصّ أصحاب الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام ومن كبار رواة الإمامية وفقهائهـا: " عن زياد بن أبي الحلال ، قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام إنّ زرارة روى عنك في الاستطاعة شيئاً فقبلنا منه وصدّقناه، وقد أحببت أن أعرضه عليك فقال: هاته، قلت :فزعم انّه سألك عن قول الله عزّ وجلّ :﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً ﴾[آل عمران: ٩٧] من ملك زاداً أو راحلة

فقال: كلّ مَن ملك زاداً وراحلة فهـو مستطيع للحج وإن لم يحجّ ؟ فقلتَ نعم، فقال ليس هـكذا سألني ولا هـكذا قلتُ : كذب عليّ والله كذب عليّ والله لعن الله زرارة لعن الله زرارة لعن الله زرارة "[٤٧]

ولكنّ في صحيحة عبد الله بن زرارة الإمام الصادق عليه السلام يبيّن سبب ذلك فيقول عليه السلام لعبد لله بن زرارة : " أقرأ منّي والدك السلام وقل له: إنّي إنّما أعيبك دفاعاً منّي عنك فإنّ الناس والعدو يسارعون إلى كلّ مَن قرّبناه وحمدنا مكانه لإدخال الأذى فيمَن نحبه ونقرّبه "[٤٨].

٢- التورية

قد يقوم المتكلّم بإخفاء المراد من كلامه وذلك بإظهـار غيره ،فيخيّل إلى مَن يسمعه انّه أراد ظاهـر كلامه إلا انّه أراد المعنى الأبعد ظهـوراً[٤٩]

ومن أمثلة ذلك ما ورد في حقّ جابر بن يزيد الجعفيّ الذي كان من خواص الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام، وله منزلة عظيمة عندهـما ومع ذلك فقد نقل الكشيّ (ت ٣٤٠ / ٣٥٠ هـ) رواية تذمّه فقال : " عن زرارة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أحاديث جابر فقال : ما رأيته عند أبي قطّ إلا مرّة واحدة، وما دخل عليّ قطّ "[٥٠]

وقد وجهت الرواية على انّها محمولة على التورية فقال السيد الخوئي (ت ١٤١٣هـ): " وأمّا قول الصادق عليه السلام في موثقة زرارة (بابن بكير) : ما رأيته عند أبي إلا مرة واحدة، وما دخل عليّ قطّ، فلا بدّ من حمله على نحو من التورية، إذ لو كان جابر لم يكن يدخل عليه سلام الله عليه، وكان هـو بمرأى من الناس، لكان هـذا كافياً في تكذيبه وعدم تصديقه، فكيف اختلفوا في أحاديثه، حتى احتاج إلى سؤال الإمام عليه السلام عن أحاديثه على أنّ عدم دخوله على الإمام عليه السلام لا ينافي صدقه في أحاديثه، لاحتمال انّه كان يلاقي الإمام عليه السلام في غير داره، فيأخذ منه العلوم والأحكام ويرويها" [٥١]

المطلب الثالث: الأسباب الراجعة إلى النقل

قد يكون سبب الإختلاف بين أقوال الرجاليين في حق الراوي راجعاً إلى خلل في النقل عنهم ، وله أشكال ،وصور متعددة ، وهي[٥٢]:

١- اختلاف النسخ وتصحيفهـا

ومن أمثلة ذلك: نسخ كتاب النجاشي، ففي ترجمة محمد بن عطيّة الحنّاط قال النجاشي (ت ٤٥٠هـ) : " محمد بن عطية الحنّاط أخو الحسن وجعفر : كوفيّ، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، وهـو صغير، له كتاب "[٥٣].

وأيضاً شهـد بوثاقته في ترجمة أخيهـ الحسن حيث قال: " الحسن بن عطية الحنّاط : كوفيّ ، مولى، ثقة وأخواه أيضاً محمد وعلي "[٥٤].

إلا أنّ العلامة الحلّي (ت ٧٢٦هـ): قام بتضعيفه فقال : " محمد بن عطية الحنّاط – بالحاء المهـملة – أخو الحسن وجعفر، كوفي، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، وهـو ضعيف " [٥٥].

وأيضاً ضعفه ابن داوود (ت ٧٤٠هـ). وعبارته قريبة من عبارة العلامة، ورُدّ على ذلك بانّه يوجد تحريف في نسخة كلّ من العلامة وابن داوود لأنّ النجاشي قام بتوثيق محمد بن عطية وصرّح بذلك في ترجمة أخيه [٥٦].

٢- الدس والتحريف

الدس والتحريف من أهـمّ المشاكل التي تؤدي إلى الإختلاف في الجرح والتعديل ، وقد يكون ذلك متعمداً بقصد الكذب والوضع أو غير متعمد بسبب عدم الضبط في النقل [٥٧].

ومن أمثلة ذلك كتاب الضعفاء المنسوب لابن الغضائري من علماء القرن الخامس آلهجري الذي ذهـب بعض العلماء إلى انّه موضوع من تأليف المخالفين منسوب إلى الشيخ لتضعيف مذهـب الإمامية.

ومنهم الآغا بزرك الطهـراني (ت ١٣٨٩هـ) الذي قال: " إنّ هـذا الكتاب ليس من تأليفه، وإنّما ألّفه بعض المعاندين للإثني عشرية المحبّين لإشاعة الفاحشة في الذين آمنوا "[٥٨].

٣- اشتباه الناقل وغفلته

قد يقع الإختلاف في الجرح والتعديل أحياناً بسبب اشتباه الناقل وغفلته فينسب التوثيق او التضعيف إلى الرجاليّ مع انّه لم يصدر منه ذلك[٥٩]

ومثال ذلك : اشتباه ابن داوود الحليّ (ت ٧٤٠هـ) فقد نسب إلى الكشي (ت ٣٤٠ / ٣٥٠ هـ) القول بذمّ الحارث بن مغيرة فقال: " الحارث بن مغيرة النصري، بالنون والصاد المهـملة قر، ق، م، ثقة (كش) مذموم "[٦٠]

ومن المعروف في الأوساط العلمية أنّ رمز(كش) هو اختصار للكشي.

مع أنّ الشيخ روى رواية صحيحة تدلّ على علوّ قدره حيث قال" عن يونس بن يعقوب قال:كنّا عند أبي عبد الله عليه السلام فقال:أما لكم من مفزع، أما لكم من مستراح تستريحون اليه ،ما يمنعكم من الحارث بن مغيرة النصري " [٦١]

ورُدّ على ذلك بأنّ هذه الصحيحة تدلّ على عظمة الرجل، ورفعة شأنه، وعلوّ قدره، وما نسبه ابن داوود إلى الكشي من تضعيف للحارث هـو سهـو منه [٦٢]

وممّا تقدّم يظهر إنّ الأسباب الرئيسة التي تؤدي إلى وقوع الاختلاف بين أقوال الرجاليّين في جرح الرواة وتوثيقهـم كثيرة ،وله صور متعددة ومناشيء مختلفة ، فالأسباب الراجعة الى المختص في علم الرجال طابعها الاجتهاد والخطأ في المقدمات الحسية، مضافاً الى عنصري التشدد والتساهل اللذان يكونان دخيلين في نشوء هذا الاختلاف.

وأما مايرجع الى ظهور الكلام في جرح الراوي أو توثيقه ، فقد يكون للكلام ظهوراً في التقية بسبب الخوف، أو يكون ظهوراً للكلام على نحو التورية لخوفٍ أو مصلحة تقتضي ذلك .

مضافا الى الأسباب التي ترجع الى النقل ، التي قد يكون منشأ الاختلاف هو خطأ النسآخ الذي يسبب اختلافا في النسخ وتصحيفها ، مضافاً الى اشتباه الناقل وغفلته ، وقد يلعب الدسّ والتزوير والتحريف دوراً هاما مما يسهم في اختلاف الرجاليين في توثيقاتهم وتضعيفاتهم للراوي

المبحث الثالث

نماذج تطبيقية من كتاب معجم رجال الحديث

اقتصر البحث على مجموعة من الرواة الذين وقع فيهم الاختلاف بين أقوال الرجاليين والتي أبان عنها السيد الخوئي (ت: ١٤١٣هـ) في كتابه معجم رجال الحديث ، وبيان ذلك كما يلي:

المطلب الأول: الحسن بن محمد [٦٣]

يبدأ السيد الخوئي بعرض أقوال الرجاليين في حق ال راوي الحسن بن محمد فقد ،قال النجاشي (ت ٤٥٠ هـ) : " الحسن بن محمد بن يحيى بن الحسن بن جعفر بن عبيد الله بن الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام ، أبو محمد المعروف بابن أخي طاهـر ، روى عن جده يحيى بن الحسن وغيره ، وروى عن المجاهـيل أحاديث منكرة . رأيت أصحابنا يضعفونه . له كتاب المثالب ، وكتاب الغيبة وذكر القائم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) . أخبرنا عنه عدة من أصحابنا كثيرة بكتبه ومات في شهـر ربيع الأول سنة ثماني وخمسين وثلاث مائة ، ودفن في منزله بسوق العطش " [٦٤].

في حين ترجم له الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ) فقال: : " صاحب النسب ابن أخ طاهـر ، روى عنه التلعكبري وسمع منه سنة سبع وعشرين وثلاثمائة إلى سنة خمس وخمسين يكنى أبا محمد ، وله منه إجازة . أخبرنا عنه أبو الحسين ابن أبي جعفر النسابة وأبو علي ابن شاذان من العامة "[٦٥].

ووصفه في الفهـرست في ترجمة علي بن أحمد العقيقي (٤٢٦) بالشريف أبي محمد ، وذكر في ترجمة يحيى بن

الحسن (٨٠١) انه روى عن جده (يحيى) وروى عنه أبو بكر الدوري وأبو علي بن شاذان[٦٦].

وقال ابن الغضائري (ت : القرن الخامس آلهجري) هو :" أبو محمد العلوي الحسيني المعروف بابن أخي طاهـركان: كذابا يضع الحديث مجاهـرة ويدعي رجالا غرباء لا يعرفون ويعتمد مجاهـيل لا يذكرون ومالا تطيب الأنفس من روايته إلا فيما يرويه من كتب جده التي رواها عنه غيره وعن علي بن أحمد العقيقي من كتبه المصنفة المشهـورة "[٦٧].

ثم في مقام التحقيق عقّب السيد الخوئي (ت: ١٤١٣هـ) على ذلك فقال : " وهـو من مشايخ الصدوق - قدس سره - ترضى عليه . العيون ، الباب ٤٠ ، الحديث ٦ ، في السبب الذي من أجله قبل علي بن موسى الرضا ولاية العهـد من المأمون ، وفي الأمالي : المجلس ٣٦ ، الحديث ١٢ ، ذكره الحسين بن محمد بن يحيى بن الحسن ، ثم إن السيد التفريشي نسب إلى الشيخ في رجآله في من لم يرو عنهم عليهم السلام : انه من العامة وهـذا غريب جدا فان كلمة (من العامة) في كلام الشيخ متعلقة

بأخبرنا عنه ، والمراد أن الراوي عنه من العامة : أبو الحسين ، وأبو علي ، وأغرب من ذلك : أن ابن داود في ١٣١ من القسم الثاني نسب ذلك إلى الشيخ في الفهـرست وفيه خلط من جهـتين "[٦٨].

ثم يضيف السيد الخوئي بأنه يظهـر من كلام النجاشي : أنّ الأصحاب قد تسالموا على ضعف هـذا الراوي، أمّا ابن الغضائري فقد صرّح بانّه كان كذاباً يضع الحديث مجاهـرة ،

ثم ينتهي الى القول بأن التوثيق الوحيد له من جهـة ترضي الصدوق وترحمه عليه فلا ينبغي الاعتماد عليه في قبال كلام النجاشي المؤيد بما تقدّم عن ابن الغضائري الثقة الذي يعتمد عليه النجاشي صريحاً، والراوي ضعيف وإن روى عنه غير واحد من الأصحاب [٦٩].

مما تقدم يظهر من السيد الخوئي انّه قد اتبع المشهور من اقوال العلماء في حق الراوي إذ تسالموا على ضعفه وإن الترحم عليه لايكفي في وثاقته مضافاً الى ان كثرة من روى عن الراوي الحسن بن محمد من الاصحاب لايدل على وثاقته ولايرفعه من مرتبة الضعف الى الوثاقة.

المطلب الثاني: سهـل بن احمد[٧٠]

أما سهل بن أحمد فقد ذكره النجاشي (ت : ٤٥٠ هـ) فقال : " سهـل بن أحمد بن عبد الله بن أحمد بن سهـل الديباجي أبو محمد، لا بأس به، كان يخفي أمرهـ كثيرا، ثم ظاهـر بالدين في آخر عمره، له كتاب إيمان أبي طالب (رضي الله عنه) أخبرني به عدة من أصحابنا، وأحمد ابن عبد الواحد "[٧١].

وعدّه الشيخ الطوسي (ت : ٤٦٠ هـ) في رجآله، في من لم يرو عنهم عليهم السلام، قائلا: "سهـل ابن أحمد بن

عبد الله بن سهـل الديباجي بغدادي، وكان ينزل درب الزعفراني ببغداد، سمع منه التلعكبري سنة (٣٧٠هـ) وله منه إجازة ولابنه، أخبرنا عنه الحسين بن عبيد الله، يكنى أبا محمد" [٧٢].

وضعفّه ابن الغضائري (ت: القرن الخامس آلهجري) فقال: " سهـل بن أحمد بن عبد الله بن سهـل الديباجي أبو محمد، كان ضعيفا يضع الأحاديث ويروي عن المجاهـيل، ولا بأس بما رواه عن الأشعثيات وبما يجري مجراهـا مما روى غيره" [٧٣].

وأورده ابن داود (ت : ٧٤٠هـ) في القسم الأول ونقل كلام النجاشي مع تبديل كلمة (ظاهـر) بـ (تشاهـر) ثم حكى عن ابن الغضائري انه مشتبه الحديث، وذكره ثانيا في القسم الثاني قائلاً

: "سهـل بن أحمد بن عبد الله الديباجي أبو محمد (غض) كان يضع الأحاديث ويروي عن المجاهـيل (جش) لا بأس به"[٧٤].

وسوف يأتي عن ابن الغضائري في ترجمة محمد بن القاسم: أن تفسيره موضوع عن سهـل الديباجي، وأنّ سهـلا لم يقع في طريق التفسير، وقد يكون قد وقع فيها تحريف من الناسخ[٧٥].

ثم يبدأ السيد الخوئي (ت: ١٤١٣هـ) بالنظر في هذه الأقوال فيقول: "الظاهـر أن سهـلا الديباجي لا بأس به، وقد ذكرنا غير مرة أن كتاب ابن الغضائري لم تثبت صحة انتسابه اليه، وعن الأزهـري أن ولادة سهـل كانت في سنة (٢٨٦هـ) ومات في صفر سنة (٣٨٠هـ) وصلى عليه الشيخ أبو عبد الله المفيد" [٧٦].

يظهر أن النتيجة التي انتهى اليها السيد الخوئي في حق سهل بن احمد -أنه لاباس به فهو ممدوح – كانت تبتني على عدم صحة نسبة الكتاب الى ابن الغضائري ، فلايبقى محلاً للاختلاف بين أقوال علماء الرجال.

المطلب الثالث: صباح بن يحيى[٧٧]

ترجم له النجاشي (ت: ٤٥٠ هـ) قائلا : "صباح بن يحيى أبو محمد المزني : كوفي ، ثقة ، روى عن أبي جعفر وأبي عبد الله (عليهما السلام) ، له كتاب ، يرويه جماعة ، منهم: أحمد بن النضر ، أخبرنا عدة ، عن أحمد بن محمد بن يحيى ، قال: حدثنا الحميري ، قال: حدثنا محمد بن الحسين ، قال: حدثنا أحمد بن النضر ، عن صباح ، بكتابه " [٧٨].

والشيخ الشيخ الطوسي (ت: ٤٦٠ هـ) قال عنه : "صباح بن يحيى المزني ، له كتاب ، رويناه بالاسناد الأول ، عن حميد ، عن محمد بن موسى خوراء ، عنه "[٧٩].

ويبين السيد الخوئي أن المراد بالاسناد الأول هو : جماعة عن أبي المفضل ، عن حميد[٨٠] .

وعدّه الشيخ الطوسي في رجاله من أصحاب الصادق (عليه السلام) ، قائلا : "الصباح بن يحيى أبو محمد المزني الكوفي ، أسند عنه " [٨١].

وعدّه البرقي (ت: ٢٧٤ هـ) أيضا من أصحاب الصادق (عليه السلام) [٨٢].

وقال ابن الغضائري (ت: القرن الخامس آلهجري) : "صباح بن يحيى المزني أبو محمد ، كوفي ، زيدي ،حديثه في حديث أصحابنا ضعيف ، يجوز أن يخرج شاهـدا"[٨٣].

والاختلاف هنا واضح بين من يوثقه كالنجاشي وبين من يضعفه كابن الغضائري

إلا أن السيد الخوئي في مقام التحقيق يذهب الى انه من الثقات الأجلاء ، إذ قال السيد الخوئي (ت: ١٤١٣هـ) : " قد مر غير مرة ، أن الكتاب المنسوب إلى ابن الغضائري ، لم تثبت صحته ، إذا فتوثيق النجاشي له بلا معارض ، ويؤكد بطلان تضعيفه وزيديته ما تقدم عن الكشي (ت: ٣٤٠/ ٣٥٠هـ) في ترجمة البراء بن عازب ، من قوله [٨٤] : "روى جماعة من أصحابنا ، منهم أبو بكر الحضرمي ، وأبان بن تغلب ، والحسين بن أبي العلاء ، وصباح المزني ،عن أبي جعفر وأبي عبد الله **(عليهما السلام)** " فانّه صريح في أن صباح بن يحيى لم يكن زيديا ، وظاهـره انه كان جليلا ، من جهـة عده في عداد الأجلاء ،وطريق الشيخ اليه ضعيف بأبي المفضل ، وقد غفل الأردبيلي، فلم يتعرض لذلك" [٨٥].

والحكم على صباح بن يحيى بالوثاقة عند السيد الخوئي يستند الى عدم وجود معارض للشيخ النجاشي في توثيق الرجل بسبب عدم صحة نسبة الكتاب لابن الغضائري الذي يقول بضعفه واستناداً الى بطلان تضعيف الراوي نفسه من قبل الشيخ الكشي.

المطلب الرابع: القاسم بن الحسن[٨٦]

أما الراوي القاسم بن الحسن فقد ضعفه النجاشي(ت:٤٥٠هـ)، فقال : " القاسم بن الحسن بن علي بن يقطين بن موسى ، أبو محمد ، مولى بني أسد ، سكن قم . وما أظن له كتابا ينسب اليه إلا زيارة في كتاب التجمل والمروة للحسين بن سعيد ، وكان ضعيفا على ما ذكره ابن الوليد ، وقد روى ابن الوليد ، عن رجآله ، عن القاسم بن الحسن الزيادة " [٨٧].

وترجم له ابن الغضائري (ت: القرن الخامس آلهجري) فقال: " القاسم بن الحسن بن علي بن يقطين ، أبو محمد ، سكن قم ، حديثه نعرفه وننكره ، ذكر القميون أن في مذهـبه ارتفاعا والأغلب عليه الخير " [٨٨].

وعدّه الشيخ الطوسي (ت: ٤٦٠هـ) من أصحاب الأمام آلهادي (عليه السلام) ،وهو يعدّ من الغلاة ،فقال : " القاسم

الشعراني اليقطيني يرمى بالغلو "[٨٩].

ثم أن السيد الخوئي قد انتهى الى القول بزندقته، إذ قال :"قد تقدّم في ترجمة علي بن حسكة ، ويأتي في ترجمة محمد بن الفرات ، عن الكشي الروايات المشتملة على زندقة القاسم اليقطيني ولعنه"[٩٠] .

ثم أنه في مقام التحقيق يذكر أمرين،وهما [٩١]:

الأول : انه لا ينبغي الشك في اتحاد القاسم بن الحسن الذي ذكره النجاشي وابن الغضائري مع القاسم اليقطيني الشعراني الذي ذكره الشيخ ، وذلك لبعد أن لا يتعرض الشيخ في رجآله لمن هـو معروف ذكره القميون ، ويتعرض لرجل آخر مجهـول ، وعليه فيتحد القاسم بن الحسن مع القاسم اليقطيني الذي ذكره الكشي أيضا.

الثاني : أن العلامة ذكر كلام ابن الغضائري ، وقال بعده : وهـذا يعطي تعديله منه.

ثم يحلّ هذا الاختلاف ويرجح القول القائل بضعف القاسم بن الحسن، إذ قال:: " قد مر أن الكتاب المنسوب إلى ابن الغضائري لم يثبت ، على تقدير ثبوته فالعبارة المزبورة لا تدل على التعديل ، بل فيها دلالة على الجرح ، غاية الأمر أن شرّه أقل من خيره ، يعني أن ما نسب اليه من الروايات المعروف منها كان أكثر من المنكر ، وأين هـذا من التعديل ، فالمتحصل أن الرجل ضعيف بشهـادة ابن الوليد ، وفي فساد عقيدته ما تقدّم" [٩٢].

الناظر الى ترجيح السيد الخوئي يجده قد تتبع أقوال الرجاليين بدقة وأثبت اتحاد القاسم بن الحسن مع القاسم اليقطيني لينتهي بفساد عقيدة الراوي، هذا من جهة ومن جهة أخرى أنكر على العلامة الحلي(ت: ٧٢٦هـ) وتعديله جراء فهمه لعبارة ابن الغضائري ، ، وإنما على العكس من ذلك فإنه يفهم من عبارة ابن الغضائري الطعن والجرح في حق الراوي، لينتهي الى الحكم بضعف الراوي بشهادة ابن الوليد

المطلب الخامس: القاسم بن الربيع[٩٣]

ذكره النجاشي (ت ٤٥٠ هـ) في ترجمته ، فقال:" القاسم بن الربيع: أخبرنا أبو العباس أحمد بن علي بن نوح فيما وصى إلي به من كتبه، قال: حدثنا محمد بن علي بن سمال، قال: حدثنا أحمد بن علي بن إبراهـيم بن هـشام، عن أبيه، عنه بكتابه. قال: وأخبرنا الحسين ابن علي بن سفيان، عن جعفر بن محمد بن مالك الفزاري الكوفي بها، قال: حدثنا القاسم بن الربيع ابن بنت زيد الشحام " [٩٤].

وابن الغضائري (ت: القرن الخامس آلهجري) وصفه بالضعف والغلو، إذ قال: "القاسم بن الربيع الصحاف، كوفي، ضعيف في حديثه، غال في مذهـبه، لا التفات اليه ولا ارتفاع به " [٩٥]

وقد تتبع السيد الخوئي من روى عنهم القاسم بن الربيع الصحاف -كمحمد بن سنان -،ومن رووا عنه لينتهي الى القول بوثاقته بشهـادة علي بن إبراهـيم ،ثم يصرح بعدم معارضة ذلك مع ما نسب إلى ابن الغضائري من تضعيفه، لعدم ثبوت نسبة الكتاب اليه [٩٦]

وأمّا ما ذكره النجاشي (ت ٤٥٠ هـ) في ترجمة مياح المدائني قائلاً: " مياح المدائني: ضعيف جدا، له كتاب يعرف برسالة مياح، وطريقها أضعف منها، وهـو محمد بن سنان، أخبرنا محمد بن محمد، قال: حدثنا أبو غالب أحمد بن محمد، قال: حدثنا محمد ابن جعفر الرزاز، قال: حدثنا القاسم بن الربيع الصحاف، عن محمد بن سنان، عن مياح بها " [٩٧].

فقد عقّب على ذلك السيد الخوئي (ت : ١٤١٣هـ) فقال : " إنّ من وقع في طريق النجاشي إلى كتاب مياح ينحصر ضعفه بمحمد بن سنان" [٩٨].

وممّا تقدّم يظهر أن السيد الخوئي يرجح بين أقوال العلماء بعد عرضها ومناقشتها وذكر جميع القرائن التي تحيط بالراوي التي ربما تسهم في القول بوثاقته أو ضعفه تبعا لذلك ، هذا من جهة ومن جهة أخرى لربما يرجح في بعض الحالات وفقاً لمبانيه في علم الرجال كونه من القائلين بالوثاقة في حجية الخبر الواحد

الخاتمة:

ممّا تقدّم يظهر للبحث جملة من النتائج أهمها هي:

١- إنّ الاختلاف أو التعارض في علم الرجال يختلف عن التعارض في علم الأصول

٢- لم يعثر الباحث على تعريف للاختلاف وفق مصطلح علم الرجال

٣- التعريف المختار للباحث للاختلاف هو التنافي بين أقوال الرجاليّين في جرح رواة الحديث وتعديلهم.

٤- مصطلحات التوثيق والتجريح لعلماء الرجال تتميّز باختلاف الفاظها ودلالاتها .

٥- ألفاظ الجرح والتعديل بمستوياتها المختلفة لم تكن موضع اتفاق وتواضع بين العلماء إلا أن ذلك كان بحسب التتبع والاستقراء بمعنى أنها مسألة اجتهادية وليست توقيفية من قبل المختصين في علم الجرح والتعديل

٦- التفاوت في ألفاظ الوثاقة عند الرجاليين له دخل في عملية الترجيح بين الأخبار المتعارضة ، فلا خلاف في قبول رواية مايرويه بدلالة هذه الألفاظ

٧- الاختلاف له أسباب مختلفة وصور متعددة وهي من المسائل الاستقرائية وليست على سبيل الحصر.

٨- يمكن أن يرفع ما ظاهره الاختلاف بين أقوال الرجاليين في حق الراوي الواحد بتتبع أقوالهم ومعرفة الظروف المحيطة به يكون الاختلاف .

٩- الاختلاف بين أقوال الرجاليين والترجيح بينها له أثر كبير في قبول روايات بعض الرواة أو ردّها

١٠- الترجيح عند السيد الخوئي بين أقوال الرجاليين مبني على الوثاقة في حجية الخبر الواحد

الهوامش:

(١)ابن فارس، أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة : ٢/ ٢١٠.

(٢)الراغب الأصفهاني، أبو القاسم، الحسين بن محمد بن المفضّل، المفردات في غريب القرآن: ١٥٦.

(٣)ابن منظور، أبو الفضل، محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب: ٩/ ٩١.

(٤)لآخوند ، محمد كاظم الخراساني كفاية الأصول: ٤٣٧.

(٥)الفضلي، عبد آلهادي محسن، أصول علم الرجال: ١١٧.

(٦)الشبيري، محمد جواد بن موسى بن أحمد، أصول الرجال : ١٥.

(٧)معجم مقاييس اللغة: ٢/ ٤٥٣.

(٨)المامقاني، عبد الله بن محمد ، مقباس آلهداية في علم الدراية: ٣ /٤٩.

(٩)الإسترابادي، محمد جعفر شريعتمدار، لب اللباب في علم الرجال: ٢٦.

(١٠)كني، الملا علي ، توضيح المقال في علم الرجال: ٢٩.

(١١)الطهراني، الآغا بزرك، الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ١٠ / ٨٠.

(١٢)محسني، محمد آصف، بحوث في علم الرجال: ١١.

(١٣)توضيح المقال في علم الرجال : ٣٢.

(١٤)[١٤]السبحاني، جعفر بن محمد حسين، كلّيات في علم الرجال: ١١.

(١٥)خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: ٤٣.

(١٦)معجم رجال الحديث: ١ / ٢١.

(١٧)ابن فارس، أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة: ١/ ٤٥١.

(١٨) لسان العرب: ٢/ ٤٢٢.

(١٩)الباجي المالكي، سليمان بن خلف، التعديل والتجريح: ١/ ٣٤.

(٢٠)جامع الأصول: ١/ ١٢٦.

(٢١)جديدي، محمد رضا نزاد، معجم مصطلحات الرجال والدراية :٥٠.

(٢٢)معجم مقاييس اللغة: ٤/ ٢٤٦.

(٢٣)ابن منظور، أبو الفضل، محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب: ١١/ ٤٣٠.

(٢٤)الباجي المالكي، سليمان بن خلف، التعديل والتجريح : ١ / ٣٤.

(٢٥)جامع الأصول: ١/ ١٢٦.

(٢٦)الشهيد الثاني، زين الدين بن علي الجبعي العاملي، البداية في علم الدراية: ٤٦ ؛ الميرداماد، محمد باقر بن محمد الحسيني الإسترابادي، الرواشح السماويّة: ١٠٣(بتصرف)

(٢٧)م ٠ ن.

(٢٨) ظ: هاشم، عادل ، مقدمة في علم الرجال ، ٧١ – ٧٦.

(٢٩)الشهيد الثاني، زين الدين بن علي الجبعي العاملي، البداية في علم الدراية: ٤٦ ؛ الميرداماد، محمد باقر بن محمد الحسيني الإسترابادي، الرواشح السماويّة: ١٠٣.(بتصرف)

(٣٠)لشهيد الثاني، زين الدين بن علي الجبعي العاملي، البداية في علم الدراية: ٤٦ ؛ الميرداماد، محمد باقر بن محمد الحسيني الإسترابادي، الرواشح السماويّة: ١٠٣.(بتصرف)

(٣١)الفضلي، عبد آلهادي محسن ،أصول علم الرجال: ٩٩.

(٣٢)ظ: الفضلي، عبد آلهادي محسن ،أصول علم الرجال، ٩٩ – ١٠٣.

(٣٣) الفضلي، عبد آلهادي محسن، أصول علم الرجال : ٨٦.

(٣٤) ظ: المرزوق، حسين فؤاد، التعارض بين الجرح والتعديل،أسبابه ، صوره ، طرق حله/ دراسة تطبيقية،١٩٠– ٢٩٦ .

(٣٥) ظ: المرزوق، حسين فؤاد، التعارض بين الجرح والتعديل،أسبابه ، صوره ، طرق حله/ دراسة تطبيقية : ١٨٩.

(٣٦) البغدادي ، حميد ، تقييمات ابن الغضائري مراجعة نقدية، مجلة فقه أهل البيت، العدد: ٥١/ ١٥٧ .

(٣٧)رجال ابن الغضائري:١/ ٤٣.

(٣٨)رجال ابن الغضائري:١/ ٤٣.

(٣٩)ظ: المرزوق ، حسين فؤاد، التعارض بين الجرح والتعديل ،اسبابه، صوره، طرق حلّه/ دراسة تطبيقية: ١٩٧.

(٤٠)رجال النجاشي : ٣٣٣.

(٤١)الفهرست : ٢١٦.

(٤٢) ظ: الخوئي ، أبو القاسم، معجم رجال الحديث: ١٨ / ١٢٣.

(٤٣)ظ: المرزوق ، حسين فؤاد، التعارض بين الجرح والتعديل ،اسبابه، صوره، طرق حلّه/ دراسة تطبيقية: ٢٠٢.

(٤٤)الفوائد الرجالية : ٢ / ٣٦٨ ، ٣٦٩.

(٤٥)الرواشح السماويّة: ١٠٠.

(٤٦)ظ: المرزوق ، حسين فؤاد، التعارض بين الجرح والتعديل ،اسبابه، صوره، طرق حلّه/ دراسة تطبيقية: ٢٢١.

(٤٧)الطوسي، أبو جعفر، محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال: ١ / ٣٥٩ – ٣٠٦.

(٤٨)م.ن: ٣٤٩ – ٣٥٠

(٤٩)ظ: المرزوق، حسين فؤاد، التعارض بين الجرح والتعديل ،اسبابه، صوره، طرق حلّه/ دراسة تطبيقية: ٢٢٦.

(٥٠)الطوسي، أبو جعفر، محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال: ٢ / ٤٣٦.

(٥١)معجم رجال الحديث: ٤ / ٣٤٤ ، ٣٤٥.

(٥٢)ظ: المرزوق، حسين فؤاد، التعارض بين الجرح والتعديل ،اسبابه، صوره، طرق حلّه/ دراسة تطبيقية: ٢٤٥.

(٥٣)رجال النجاشي: ٣٥٦.

(٥٤)م . ن : ٤٦.

(٥٥)خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: ٤٠٢؛ رجال ابن داوود : ٢٧٤.

(٥٦)ظ: الخوئي، أبو القاسم، معجم رجال الحديث : ١٧ / ٣٠٦.

(٥٧)ظ: المرزوق، حسين فؤاد، التعارض بين الجرح والتعديل ،اسبابه، صوره، طرق حلّه/ دراسة تطبيقية،اسبابه، صوره، طرق حلّه/ دراسة تطبيقية: ٢٤٩.

(٥٨)الذريعة إلى تصانيف الشيعة : ٤ / ٢٩٠.

(٥٩)المرزوق، حسين فؤاد، التعارض بين الجرح والتعديل ،اسبابه، صوره، طرق حلّه/ دراسة تطبيقية: ٢٥٥ (بتصرّف).

(٦٠)رجال ابن داوود : ٦٨ – ٦٩.

(٦١)الطوسي، أبو جعفر ، محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال: ٢ / ٦٢٨.

(٦٢)ظ: الخوئي ، أبو القاسم، معجم رجال الحديث: ٥ / ١٨٢.

(٦٣)الخوئي، أبو القاسم، معجم رجال الحديث: ٦ / ١٤٢ – ١٤٤ ، ٣١٣٢ (بتصرّف).

(٦٤)رجال النجاشي : ٦٥.

(٦٥)رجال الطوسي : ٤٢٢.

(٦٦)ظ: الفهرست : ١٦٢ ؛ ٢٦٣.

(٦٧)رجال ابن الغضائري : ٥٤.

(٦٨)معجم رجال الحديث: ٦ / ١٤٤.

(٦٩)ظ: الخوئي، أبو القاسم، معجم رجال الحديث: ٦/ ١٤٤.

(٧٠)الخوئي، أبو القاسم، معجم رجال الحديث: ٩ / ٣٤٩، ٣٥٠ ، ٥٦٣٠ (بتصرّف).

(٧١)رجال النجاشي: ١٨٧.

(٧٢)رجال الطوسي: ٤٢٧.

(٧٣)رجال ابن الغضائري: ٦٧.

(٧٤)رجال ابن داوود: ٢٤٩.

(٧٥)ظ: رجال ابن الغضائري :٩٨.

(٧٦)معجم رجال الحديث: ٩ / ٣٥٠.

(٧٧)الخوئي، أبو القاسم، معجم رجال الحديث: ١٠ / ١٠٤ – ١٠٥، ٥٨٩٥ (بتصرّف).

(٧٨)رجال النجاشي: ٢٠٢.

(٧٩)الفهرست : ١٤٨.

(٨٠)معجم رجال الحديث: ١٠ / ١٠٤.

(٨١)رجال الطوسي: ٢٢٦.

(٨٢)ظ : رجال البرقي: ٤٥.

(٨٣)رجال ابن الغضائري: ٧٠.

(٨٤)الطوسي، أبو جعفر، محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال: ٢٨٢.

(٨٥)معجم رجال الحديث: ١٠ / ١٠٥.

(٨٦)لخوئي، أبو القاسم، معجم رجال الحديث: ١٥ / ١٧ – ١٨، ٩٥١٤، (بتصرّف).

(٨٧)رجال النجاشي : ٣١٧.

(٨٨)رجال ابن الغضائري :٨٦.

(٨٩)رجال الطوسي: ٣٩٠.

(٩٠)معجم رجال الحديث: ١٥ / ١٨.

(٩١) م.ن

(٩٢)م.ن

(٩٣)الخوئي، أبو القاسم، معجم رجال الحديث: ١٥ / ٢١– ٢٢ ، ٩٥٢٢، (بتصرّف).

(٩٤)رجال النجاشي: ٣١٧.

(٩٥)رجال ابن الغضائري: ٨٦.

(٩٦) ظ: معجم رجال الحديث: ١٥ / ٢٢.

(٩٧)رجال النجاشي: ٤٢٥.

(٩٨)معجم رجال الحديث: ١٥ / ٢٢.

قائمة المصادر والمراجع

خير ما نبدأ به القرآن الكريم.

- **الإسترابادي، محمد جعفر شريعتمدار (ت: ١٢٦٣هـ).**

١- لب اللباب في علم الرجال، تحقيق: محمد باقر ملكيان، دار الأسوة للطباعة والنشر، طهـران، ط١، ١٣٨٨ش.

- **ابن الأثير، المبارك بن محمد ابن الأثير الجزري (ت: ٦٠٦هـ).**

٢- جامع الأصول في أحاديث الرسول، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة الحلواني - مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان، مصر، ١٩٦٩م.

- **ابن داود، تقي الدين الحسن بن علي بن داود الحلي (ت: ٧٠٧هـ).**

٣- كتاب الرجال، تحقيق: محمد صادق آل بحر العلوم، منشورات المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

- **ابن الغضائري، أبو الحسين أحمد بن الحسين بن عبيد الله بن إبراهـيم الواسطي البغدادي (ت:القرن الخامس آلهجري).**

٤- الضعفاء المعروف برجال ابن الغضائري، تحقيق: محمد رضا الحسيني الجلالي، دار الحديث الثقافية، قم، ط١، ١٤٢٢هـ - ١٣٨٠ش.

- **ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت: ٣٩٥هـ).**

٥- معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هـارون، مطبعة مكتب الإعلام الإسلامي، قم ، ١٤٠٤هـ.

- **ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت: ٧١١هـ).**

٦- لسان العرب، نشر أدب الحوزة، ١٤٠٥هـ.

- **الباجي المالكي، أبو الوليد سليمان، بن خلف بن أيوب (ت: ٤٧٤ هـ).**

٧- التعديل والتجريح لمن خرّج عنه البخاري في الجامع الصحيح، تحقيق: علي إبراهيم مصطفى، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠١٠م.

- **بحر العلوم، محمد مهدي بن مرتضى بن محمد بحر العلوم الطباطبائي (ت: ١٢١٢ هـ).**

٨- رجال السيد بحر العلوم المعروف ب(الفوائد الرجالية)، تحقيق: محمد صادق بحر العلوم؛ حسين بحر العلوم، مطبعة آفتاب، ط١، ١٣٦٣هـ.

- **البرقي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن خالد (ت: ٢٧٤ هـ).**

٩- كتاب الرجال المعروف ب(رجال البرقي)، تحقيق: حيدر محمد علي البغدادي، مؤسسة الإمام الصادق (عليه السلام)، قم، ط٢، ١٤٣٣هـ.

- **جديدي نزاد ، محمد رضا .**

١٠- معجم مصطلحات الرجال والدراية، إشراف: محمد كاظم ، دار الحديث، قم، ١٣٨٠ش.

- **الخراساني، الآخوند محمد كاظم (ت: ١٣٢٩ هـ).**

١١- كفاية الأصول، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

- **الخوئي، أبو القاسم بن علي أكبر بن هاشم تاج الدين الموسوي (ت: ١٤١٣ هـ).**

١٢- معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، مؤسسة الإمام الخوئي (قده) الإسلامية، النجف، ط٥، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

- **الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد (ت: ٥٠٢ هـ).**

١٣- المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، حارة حريك، لبنان، ط٤، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

- **السبحاني، جعفر بن محمد حسين .**

١٤- كليات في علم الرجال، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط٣، ١٤١٤هـ.

- **الشبيري، محمد جواد بن موسى بن أحمد.**

١٥- أصول الرجال، دار البذرة، النجف الأشرف، ط١، ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م.

- **الشهـيد الثاني، زين الدين بن علي بن أحمد العاملي الجبعي (ت: ٩٦٥هـ).**

١٦- البداية في علم الدراية، تحقيق: محمد رضا الحسيني الجلالي، انتشارات محلاتي، قم، ١٤٢١هـ.

- **الطهـراني، الآغا بزرك محمد محسن بن علي بن محمد رضا (ت: ١٣٨٩هـ).**

١٧- الذريعة إلى تصانيف الشيعة، دار الأضواء، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

- **الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي بن الحسن المعروف بشيخ الطائفة (ت: ٤٦٠هـ).**

١٨- اختيار معرفة الرجال المعروف برجال الكشيّ، تحقيق : مهـدي الرجائي، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام)، قم، ١٤٠٤هـ.

١٩- الفهـرست، تحقيق: جواد القيومي، مؤسسة نشر الفقاهـة، قم، ط١، ١٤١٧هـ.

٢٠- الأبواب المعروف برجال الطوسي، تحقيق: جواد القيومي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤١٥هـ.

- **العلامة الحلّي، أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهـر الأسدي (ت: ٧٢٦هـ).**

٢١- خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، تحقيق: جواد القيومي، مؤسسة النشر الإسلامي، ط١، ١٤١٧هـ.

- **الفضلي، عبد آلهادي بن محسن (ت: ١٤٣٢هـ).**

٢٢- أصول علم الرجال، مركز الغدير للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

- **كني، الملا علي (ت: ١٣٠٦هـ).**

٢٣- توضيح المقال في علم الرجال، تحقيق: محمد حسين مولوي، مركز بحوث دار الحديث، ط١، ١٤٢١هـ - ١٣٧٩ش.

- **المامقاني، عبد الله بن محمد حسن بن عبد الله (ت: ١٣٥١هـ).**

٢٤- مقباس الهداية في علم الدراية، تحقيق: محمد رضا المامقاني، مؤسسة آل البيت(عليهم السلام) لإحياء التراث، قم، ط١، ١٤١١هـ.

- **محسني، محمد آصف، بن محمد ميرزا (ت: ١٤٤٠هـ).**

٢٥- بحوث في علم الرجال، مركز المصطفى (ص) العالمي للترجمة والنشر، قم، ط٥، ١٤٣٢هـ - ١٣٨٩ش.

- **المرزوق، حسين فؤاد .**

٢٦- التعارض بين الجرح والتعديل (أسبابه، صوره، طرق حله)، حوزة الأطهار (عليهم السلام) التخصّصية، ط١، ١٤٤٠هـ - ٢٠١٨م.

- **الميرداماد، محمد باقر بن محمد الحسيني الإسترابادي (ت: ١٠٤١هـ).**

٢٧- الرواشح السماويّة، تحقيق: غلام حسين؛ نعمة الله الجليلي، دار الحديث للطباعة والنشر، ط١، ١٤٢٢هـ - ١٣٨٠م.

- **النجاشي، أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد بن العباس الأسديّ الكوفيّ (ت: ٤٥٠هـ).**

٢٨- فهرست أسماء مصنّفي الشيعة المعروف برجال النجاشي، تحقيق: موسى الشبيري الزنجاني، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط٥، ١٤١٦هـ.

- **هاشم، عادل .**

٢٩- مقدمة علم الرجال، مؤسسة الصادق(عليه السلام) قم، ط١، ١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م.